المـــركـز الفلسطينـي لحقـوق الإنســان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة (2012/5/1 - 2012/5/31)

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال الفترة من 2012/5/1 وحتى 2012/5/31، ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام الخامس على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 31يوماً، وكانت كما يلي:

- أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر كرم أبو سالم، والذي بات المعبر التجاري الوحيد للقطاع، لمدة 9 أيام، أي بنسبة 29% من إجمالي أيام الفترة التي يغطيها التقرير.
- تشير البيانات الواردة في التقرير إلى أن السلطات المحتلة ما زالت تفرض حظراً على تصدير كافة منتجات قطاع غزة. وقد سمحت تلك السلطات، وفي استثناء محدود، سمحت بتصدير 80 طناً فقط من الطماطم، أي ما يعادل 5 شاحنات، وهي كمية لا تذكر مقارنة مع صادرات القطاع الزراعية في العام 2005، والتي كانت تصل إلى 70 شاحنة يومياً. كما سمحت السلطات المحتلة، ولأول مرة منذ فرض الحصار على قطاع غزة قبل نحو 6 سنوات، بتصدير شاحنه واحدة من الملابس تحتوي على 2040 قطعة (طن واحد).
- وما تزال قوات الاحتلال تفرض قيوداً شديدة على دخول المواد الأساسية والمواد الخام إلى قطاع غزة، حيث لا تزال نسبة الواردات من هذه المواد متدنية، ولا تلبي احتياجات السكان. وقد بلغ إجمالي عدد الشاحنات الواردة إلى القطاع خلال فترة التقرير 5,599 شاحنة، بمعدل 180 شاحنة يومياً، أي بنسبة 31.6% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً.
- منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر مايو توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 9 أيام، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة لمدة 22 يوماً فقط، وبكمية إجمالية وصلت إلى 4,256 طناً فقط، وبمتوسط يومي بلغ 137.3 طناً فقط. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 68.6% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.
- استمرت السلطات المحتلة في فرض حظر على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، بلغت 81,926 طناً من مادة الحصمة، 7,470 طناً من مادة الأسمنت و828 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تديرها تلك المنظمات، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي زعمتها سلطات الاحتلال قبل نحو عامين.
- أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر بيت حانون(إيريز) في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية و/ أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 8 أيام بشكل تام. وفتح المعبر جزئياً خلال باقي الفترة التي يغطيها التقرير، وسُمح بمرور 849 مريضاً من أصل 882 مريضاً قدموا طلبات عاجلة للعلاج في تلك المشافي. وقد عرقلت تلك السلطات سفر 33 حالة مرضية، من بينها 5 مرضى رفضوا لأسباب أمنية، فيما طلب من مريضين تغيير مرافقيهم، ومريضين اخرين اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 24 مريضاً آخراً في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.
- أغلقت السلطات المحتلة معبر بيت حانون أمام تجار القطاع، ومنعتهم من الوصول إلى اسرائيل والضفة الغربية لمدة 7 أيام. وسمحت خلال فترة التقرير بمرور 1,934 تاجراً فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 63 تاجراً يومياً، ولا يمثل ذلك سوى نسبة 42% من متوسط عدد التجار الذي كان يسمح بتنقلهم قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجراً يومياً. وفي نفس الفترة سمحت السلطات المحتلة بدخول 44 صحفياً و104 دبلوماسيين و632 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 60 شهراً حرمان ذوي نحو 500 معتقل في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الإنساني الدولي.
- استمر العمل على معبر رفح خلال شهر مايو بشكله الاعتيادي، حيث بلغ عدد المواطنين الذين تمكنوا من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح خلال شهر مايو 16,744 مواطن، فيما عاد إليه 15,830 مواطن، وقد أعادت السلطات المصرية نحو 1000 مواطن آخر.

- **معبر كرم أبو سالم**

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 9 أيام (29% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 5,599 شاحنة، بمعدل 180 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 31.6% من عدد الشاحنات التي كانت تورد

إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً[1].

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال الشهور الأخيرة مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	يوليو 2011	أغسطس 2011	سبتمبر 2011	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2012	مايو 2012
المعدل اليومي	570	143	145	138	110	155	151	162	135	112	149	180
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	25.08 %	25.43 %	24.21 %	19.29 %	%27.1	26.5 %	28.5 %	23.7 %	19.7 %	26.1 %	31.6 %

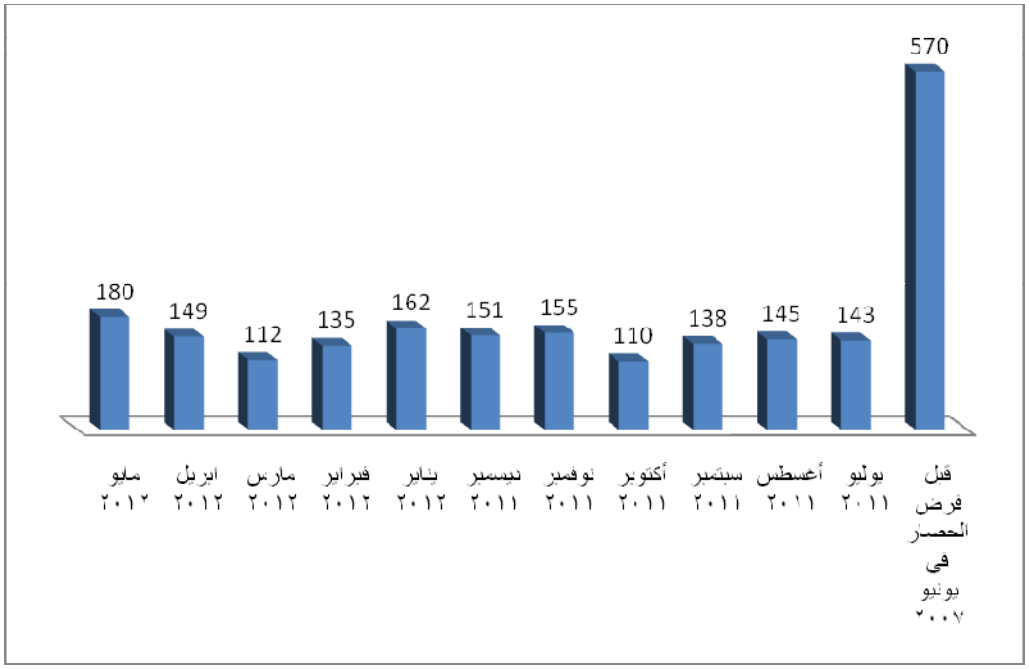

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لن يكون كافياً ولن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتدحض تلك البيانات المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار، والسماح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة، حيث ما زالت نسبة واردات القطاع الفعلية متدنية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق.

[1] - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير كمية محدودة من منتجات قطاع غزة الزراعية (طماطم فقط)، بلغت 80 طناً فقط من الطماطم، أي ما يعادل 5 شاحنات. يُشار إلى أن صادرات قطاع غزة من المنتجات الزراعية في العام 2005 كانت تصل إلى معدل 70 شاحنة يومياً. كما سمحت السلطات المحتلة لأول مرة منذ فرض الحصار على قطاع غزة قبل نحو 6 سنوات بتصدير شاحنه واحدة من الملابس تحتوي على 2040 قطعة (طن واحد).

يشار إلى أن إغلاق معبر المنطار بتاريخ 2011/3/2[2] ، وهدم ما تبقى من منشآته مطلع يناير الماضي، والاعتماد على معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري وحيد للقطاع، قد خلق مزيداً من العراقيل أمام حركة التجارة. كما ارتفعت تكاليف النقل والمواصلات للبضائع، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة، والتي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية. وقد تكبد الموردين والمصدرين الغزيين أعباء مالية إضافية جراء ذلك، حيث أفاد السيد جهاد سليم، أمين سر جمعية النقل البري في قطاع غزة، أن تكلفة نقل حاوية بضائع من ميناء أسدود إلى قطاع غزة تفوق تكلفة نقلها من الصين إلى ميناء أسدود، حيث تبلغ تكلفة نقل الحاوية من الصين إلى ميناء أسدود 6600 شيكل (المسافة 9000كم)، بينما تبلغ تكلفة نقل الحاوية من ميناء أسدود إلى قطاع غزة 10400 شيكل (المسافة 70كم)، بسبب الرسوم المرتفعة التي تفرضها السلطات المحتلة على البضائع الواردة إلى قطاع غزة.

- **توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع:** ما تزال السلطات المحتلة تفرض قيوداً على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، على الرغم من قيامها برفع عدد السيارات المسموح بدخولها إلى القطاع إلى 80 سيارة أسبوعياً. فقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر مايو، وفي ظل قيود مشددة، بإدخال 230 سيارة فقط، وقد ارتفع بذلك عدد السيارات الإجمالي الذي سمحت بإدخالها إلى القطاع منذ رفع الحظر عن دخولها في اغسطس 2010 إلى 3,034 سيارة، وجراء ذلك ما يزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعاً جداً مقارنة بأسعارها في الضفة الغربية.

- **الوقود والمحروقات:** منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، خلال شهر مايو توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 9 أيام، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة لمدة 22 يوماً فقط. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها 4,256 طن فقط، وبمعدل يومي بلغ 137.3 طن. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 68.6% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.

[2] - أنشأ معبر المنطار عام 1995، وحسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر 2005 فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد 600 شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. ويتميز المعبر بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الحربي الأخير على غزة أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009، ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة. وكان المعبر يعتبر قبل إغلاقه أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
مايو 2012	137,3	%68.6
ابريل 2012	114,4	%57.2
مارس 2012	64,8	%32.4
فبراير 2012	107	%53.4
يناير 2012	91	%45.5
ديسمبر 2011	112	%55.8
نوفمبر 2011	96	%48
أكتوبر 2011	67	%33.5
سبتمبر 2011	84,9	%42.4
اغسطس 2011	94,7	%47.3
يوليو 2011	104,4	%52.2
الاحتياجات الفعلية	200	%100

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

شكل يوضح كميات الغاز الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير

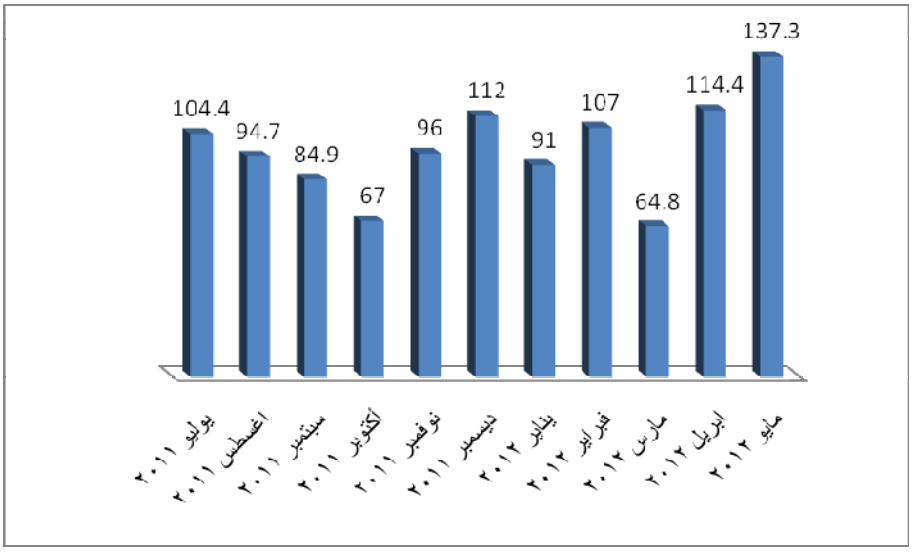

في نفس السياق، تم توريد 1,263,900 لتر سـولار، 254,192 لتـر بنـزين، و7,785,439 لتـر سـولار صـناعي، وهـي كمية محدودة جداً قياساً باحتياجات قطاع غزة، الذي كانت تصل إلى نحو 350,000 لتراً من السولار و 120,000 لتر بنزين يومياً، وذلك قبل قرار السلطات المحتلـة فـي نـوفمبر 2007 بتقلـيص كميـة الوقـود الـواردة إلـى القطـاع. وقـد اعتمد سكان قطاع غزة في تغطية احتياجاتهم خلال السنوات الخمس الماضية على كميات البنزين والسولار التـي كان يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.

- **مواد البناء**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ نحو 5 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني فقد سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 81,926 طناً من مادة الحصمة و7,470 طناً من مادة الاسمنت و828 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ومصلحة مياه بلديات الساحل، والوكالة الأمريكية للتنمية، برنامج الغذاء العالمي، سلطة المياه، ميرسي كور، CHF، ومؤسسة أنيرا، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو 2010. كما سمحت خلال نفس الفترة بدخول كميات محدودة من مادة الزفته، لوازم بناء، أدوات سباكة، الكراميكا والرخام.

جدول يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

	يونيو 2011	يوليو 2011	أغسطس 2011	سبتمبر 2011	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2011	مايو 2011
الاحتياجات الشهرية/ طن	90,000	93,000	93,000	90,000	93,000	90,000	93,000	93,000	84,000	93,000	90,000	93,000
الواردات الفعلية/ طن	4,112	8,017	4,888	6,993	5,912	9,649	7,857	7,412	5,451	6,524	8,232	7,470
النسبة المئوية	4.56 %	8.62 %	5.25 %	%7.77	%6.35	%9.96	%8.44	%7.96	4.48 %	7.01 %	9.14 %	8.03 %

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

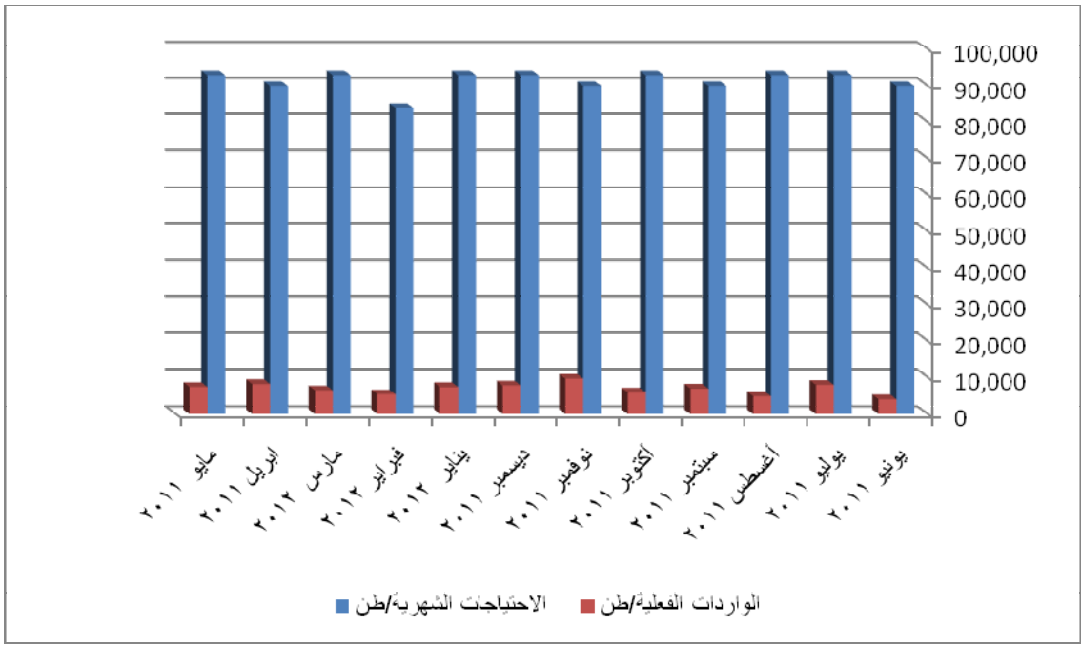

وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية الاسمنت التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (7,470طناً) محدودة جداً، ولا تتجاوز 8.03% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ نحو 5 سنوات، والبالغة 93,000 طن.

جدول يقارن بين كميات مادة الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

	يونيو 2011	يوليو 2011	أغسطس 2011	سبتمبر 2011	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2011	مايو 2011
الاحتياجات الشهرية/طن	75,000	77,500	77,500	75,000	77,500	75,000	77,500	77,500	70,000	77,500	75,000	77,500
الواردات الفعلية/طن	29,900	37,824	48,604	44,590	26,600	43,980	60,090	70,000	48,465	37,380	62,310	81,926
النسبة المئوية	39.86 %	48.80 %	62.7 %	59.45 %	34.32 %	53.64 %	77.53 %	90,32 %	69.23 %	48.23 %	83.08 %	105.71 %

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

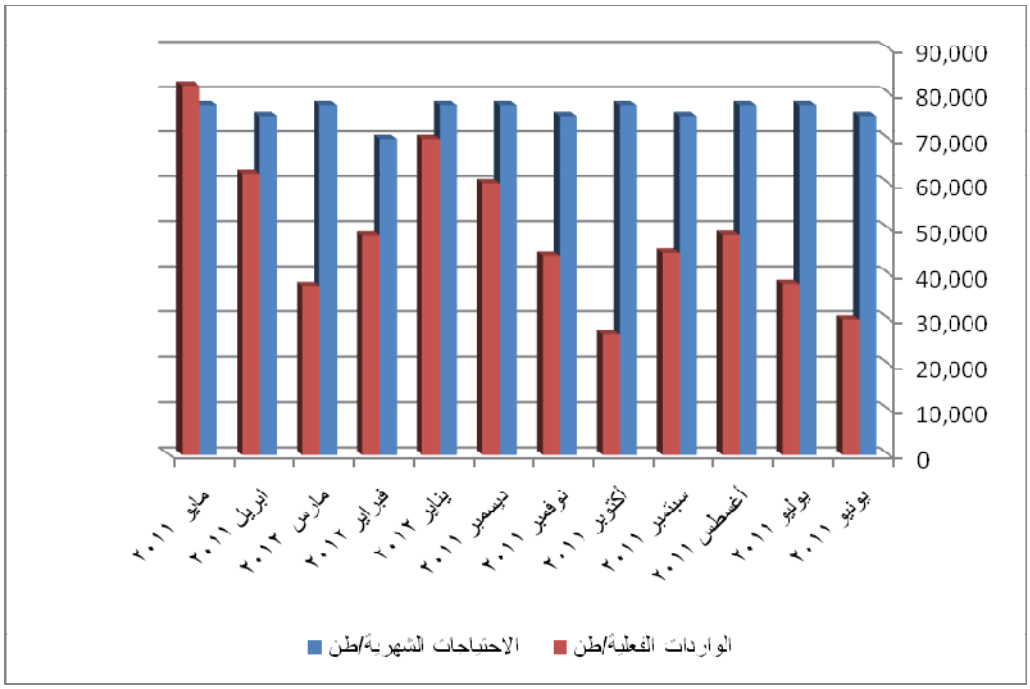

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية مادة الحصمة التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 81,926 طناً.

جدول يقارن بين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

	يونيو 2011	يوليو 2011	أغسطس 2011	سبتمبر 2011	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2011	مايو 2011
الاحتياجات الشهرية/طن	60,000	62,000	62,000	60,000	62,000	60,000	62,000	62,000	56,000	62,000	60,000	62,000
الواردات الفعلية/طن	637	1,735	1,134	1,212	1,283	1,674	1,961	1,435	979	941	1,088	828
النسبة المئوية	%1.06	%2.79	%1.82	%2.02	%2.06	%2.79	%3.16	%2.31	%1.74	%1.51	%1.81	%1.33

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

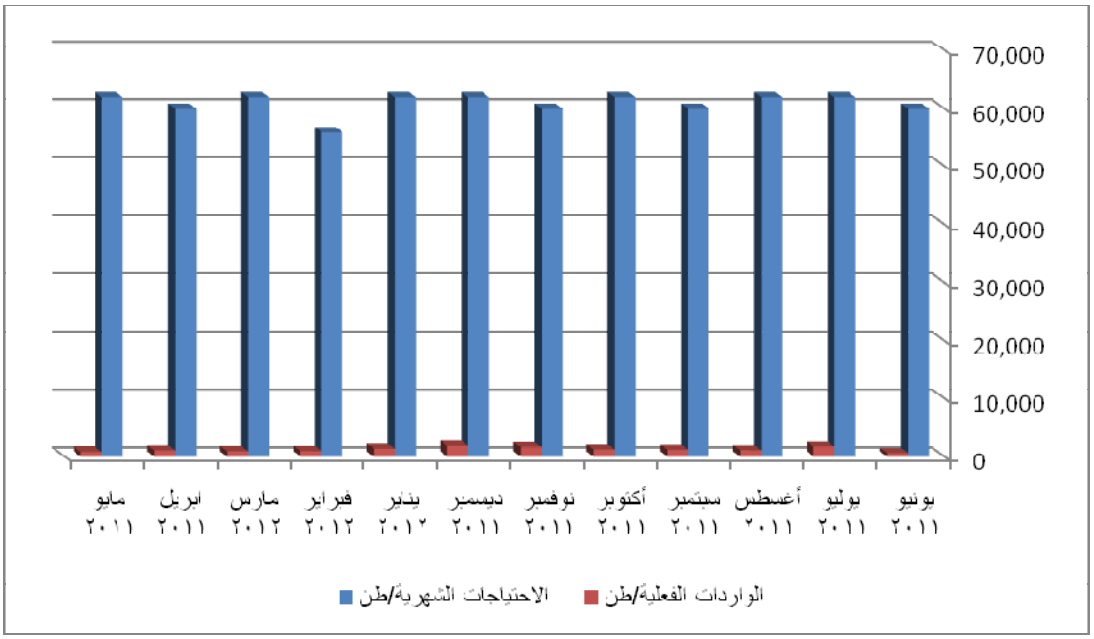

ويستدل من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية حديد البناء التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 828 طن، وهي كمية محدودة جداً، ولا تتجاوز 1.33% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ نحو 5 سنوات، والبالغة 62,000 طن.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان، ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 8 أيام.

ووفقاً لنفس المصادر، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية و/ أو الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 882 طلباً للعلاج. وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 849 طلباً، وتمكن هؤلاء من السفر لتلقي العلاج في المشافي المحولين لها برفقة مرافقيهم، وقد عرقلت تلك السلطات سفر 33 حالة مرضية، من بينها 5 مرضى رفضوا لأسباب أمنية، فيما طلب من مريضين تغيير مرافقيهم، ومريضين آخرين اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 24 مريضاً آخراً في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.
ومن ناحية أخرى تواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 44 صحفياً، 104 دبلوماسيين، و632 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد

منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي

يغطيها التقرير لمدة 6 أيام، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 1,934 تاجر فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 63 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً[3].

زيارات المعتقلين

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 60 شهراً حرمان ذوي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من سكان القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، والبالغ نحو 500 معتقل. وكانت سلطات الاحتلال قد منعت أهالي المعتقلين من أبناء القطاع، والموزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة 116 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: " يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير.

ثانياً: معبر رفح البري

استمر العمل على معبر رفح خلال شهر مايو بشكله الاعتيادي، حيث تمكن 16,744 مواطن من مغادرة القطاع، وعاد إليه 15,830 مواطن، فيما أعادت السلطات المصرية نحو 1000 مواطن آخر، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. وفي المقابل، لا زالت فئة الشباب من سن 18-40 سنة لا تستطيع اجتياز معبر رفح، حيث لم تشملها التحسينات التي أعلنتها السلطات المصرية على عمل معبر رفح الحدودي أواخر شهر مايو من العام الماضي [4]. جدير بالذكر أن المعبر يغلق أيام العطل الأسبوعية (الجمعة من كل أسبوع) والإجازات الرسمية.

[3] - المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

[4] -شملت التحسينات زيادة ساعات تشغيل المعبر من الساعة 9 صباحاً إلي الساعة 5 مساءً، وتطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقا للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلة طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. وللمزيد انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2011/5/26.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وخاصة في فصل الصيف، الذي تتضاعف فيه أعداد المسافرين.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من أوكسفام نوفب